**النظم السياسية / المحاضرة الأولى**

**أنواع الأنظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة**

لقد شاع تقسيم الأنظمة السياسية من حيث ممارسة السلطة إلى نظم فردية وأخرى أرستقراطية وثالثة ديمقراطية , منذ عهد( هيردوت 484- 425) الذي يميز بين هذه الأشكال الثلاثة , وحدد خصائص كل منها وفاضل بينها .

أن هذا التقسيم للأنظمة السياسية مازال سائداً اليوم , إذ أن السلطة قد تكون بيد الحاكم الفرد , أو بين أيدي فئة محدودة من الأفراد , كما يمكن أن تكون بين أيدي أغلبية أفراد الشعب . وسوف نتطرق إلى هذه الأنظمة الثلاثة :

أولاً- الحكم الفردي ( المونقراطية )

ويقوم على قاعدة إنفراد شخص واحد بممارسة السلطة بوصفها حقاً شخصياً له , فيعمد إلى حصر جميع السلطات بين يديه ويباشرها بنفسه , حتى وأن كانت هناك سلطات أخرى في الدولة فهي مجرد أدوات لتنفيذ رغبته , أما وصوله للحكم فقد يكون عن طريق الوراثة فيسمى أميراً , أو سلطاناً أو ملكاً , أو غير ذلك من المسميات , أو قد يكون توليه لمنصبه الرئاسي عن طريق القوة والمقدرة الذاتية , والكفاية الشخصية فيسمى عندئذ دكتاتوراً . وتأخذ المونقراطيات صورتين هما الملكية المطلقة أو الدكتاتورية :

1- الملكية المطلقة :- تستند النظم الملكية على الوراثة , أي انتقال السلطة من السلف إلى الخلف حسبما تقرره قواعد الوراثة , ورئيس الدولة في هذا النظام سواء سمي أميراً أو سلطاناً أو ملكاً أو امبراطوراً ... هو مصدر السلطات , وصاحب الإرادة المسيرة للحكم , فسلطاته غير محدودة , يعمل بلا معقب أو رقيب , لأن السلطة لا تصدر عن الشعب , بل يستمدها الملك من الإله , ومن اسلافة بموجب قواعد الوراثة , ولكونه فيما يزعم لنفسه معصوم من الخطأ , فهو لا يكون مسؤولاً أمام أحد , وعلى الجميع إطاعته والخضوع لإرادته .

وقد سادت الملكيات المطلقة في جميع أنظمة الحكم في العصور القديمة والوسطى , إلا أنه اختفت أو تحولت إلى ملكية دستورية مقيدة في كثير من البلدان الحديثة .

وحاول بعض الفقهاء التمييز بين الملكية المطلقة والمستبدة على أساس خضوع الملك المطلق للقانون الذي وضعه بنفسه , وعدم خضوع الملك المستبد له .

2- الدكتاتورية :- وهي صورة من صور الحكم الفردي مثلها مثل الملكية المطلقة , فكلاهما يقوم على أساس إنفراد شخص بالسلطة , ولكنهما يفترقان في أن الدكتاتور لا يتولى الحكم بالوراثة كالملك بل ينتزعه عنوة .

وبذلك فأن الوراثة هي أساس السلطة ومصدرها في الملكية المطلقة , بينما القوة والعنف هي أساس السلطة في الدكتاتورية , وبذلك فأن السلطة تتركز بيد فرد واحد هو الدكتاتور , إذ يحصر جميع وظائف الدولة في شخصه , ويكون صاحب الأمر دون مراجعة أو مسائلة , فهو الآمر الناهي والسيد المطاع , لا مخالفة لمشيئته , ولا خروج على أرادته ولا مناقشة لآرائه ولا معارضة لاتجاهاته , فهو نظام شخصي لا يرتكز على الشعب ولا يعترف بالإرادة العامة , وأن كان يميل إلى إضفاء الطابع الشعبي على حكمه من خلال تشكيل المجالس النيابية وتقرير نظام الانتخابات وكثيراً ما يعمد إلى أسلوب الاستفتاء السياسي والحقيقة أن هذه الأساليب ليست إلا للتظاهر بأن الدكتاتور يحكم بإرادة الشعب , والصحيح أن هذا الشعب مغلوب على أمره ومسير رغم أنفه .

ولقد عرفت البشرية قديماً وحديثاً النظام الدكتاتوري , إذ عرفته المدن اليونانية القديمة , وعلى الأخص في جزيرة صقلية قبل الميلاد بأكثر من أربعة قرون , وكانت تطلق على أصحاب الدكتاتوريات تسمية الطغاة , كما عرفت روما في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد في إثناء حالة الظروف الحرجة , وقد كانت جميع السلطات تنحصر بشخص الحاكم ويدعى دكتاتور لمدة ستة أشهر , بناء على طلب الشعب , وعلى هذا فأن نظام الدكتاتور في روما القديمة هو نظام دستوري يقرر في إثناء الأزمات , كحالة العدوان الخارجي , أو الثورة الداخلية , أو الانقلاب العسكري , غير أن هذا النظام الدستوري سرعان ما تحول إلى الدكتاتورية بفعل الانحراف عن مبادئه , وأصبح مع الزمن وسيلة للاستيلاء على الحكم وحصر جميع السلطات بيد الحاكم , مما نشأت عنه الإمبراطورية الرومانية .

وعادت الدكتاتورية إلى الظهور في العصور الحديثة أشد وطأة وأكثر تنظيماً وأشمل نطاقاً , كما هو حال النظام النازي في ألمانيا والنظام الفاشي في إيطاليا , ونظام سلازار في البرتغال وفرانكو في اسبانيا وكثير من الأنظمة الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وقد حاول بعض الفقهاء تقسيم الدكتاتوريات الحديثة إلى نوعين : الأول الدكتاتوريات المذهبية : وهي الدكتاتوريات التي تستند إلى أيدلوجية شمولية , تلف المجتمع في جميع نواحي حياته , وتتدخل في تفكير الأفراد والجماعات ونشاطهم واتجاههم , لتجعلهم خاضعين لحياة كلية ( توتاليتارية ) .

الثاني : الدكتاتوريات التجريبية : وهي الدكتاتوريات التي لا تستند إلى منهج علمي , أو عقيدة معينة , بل تلجأ إلى التجربة والخبرة الشخصية والممارسات الآنية , ومن أبرزها الدكتاتوريات التي يقيمها العسكريون بعد نجاح انقلاباتهم .

ومن الحقائق المؤكدة أن النظام الدكتاتوري هو نظام استثنائي مؤقت يختلف عما سبقه وعما سيأتي بعده , وهو يعتمد على شخص الدكتاتور يبقى ببقائه ويزول بزواله .

ثانياً – حكم الأقلية

في حكم الأقلية يتولى السلطة عدد محدود من الأفراد , بحيث لا يتفرد بها حاكم واحد كما هو حال النظام الفردي , ولا تكون بين أيدي الشعب كما هو الحال في النظام الديمقراطي .

وهذه الأقلية التي تمسك السلطة قد تتميز على أساس نبل الأصل أو العلم أو الفروسية أو يملكون ثروة محددة أو نصاباً مالياً معيناً .

فإذا كانت السلطة محصورة في طبقة من المتميزين من حيث الأصول أو العلم أو الفروسية سميت بالحكومة الأرستقراطية , وإذا كان زمام السلطة بيد أقلية من الأغنياء سميت بالحكومة الأوليجارشية .

وحكم الأقلية يعد حلقة وسطى , تمهد الانتقال من الحكم الفردي إلى الحكم الديمقراطي , مرت بها معظم الدول الغربية , فانجلترا مثلاً تحولت السلطة فيها من الملكية المطلقة التي تركز جميع السلطات بيد الملك , إلى حكم الأقلية من أعضاء البرلمان , سواء في ذلك الأرستقراطية المتمثلة في مجلس اللوردات المكون من النبلاء ورجال الدين , أو الأوليجارشية المتمثلة في مجلس العموم المكون من البرجوازيين , وذلك لأن الانتخاب مقيد بنصاب مالي , ولم تكن هذه المرحلة إلا توطئة للانتقال إلى الحكم الديمقراطي , حيث تقلصت اختصاصات مجلس اللوردات إلى حد كبير , وأصبح مجلس العموم أكثر تمثيلاً للناس بإلغاء شرط النصاب المالي وإقرار مبدأ الاقتراع العام وجعل الشعب مصدراً لجميع السلطات .

ثالثاً- الحكم الديمقراطي :- على خلاف الحكم الفردي حيث تكو